كشفت وزارة النفط عن عدد الشركات المؤهلة لجولة التراخيص الرابعة المقرر إجراؤها نهاية أيار المقبل بلغ حتى الآن ٤٧ شركة. في الوقت نفسه قال السفير العراقي في عمان جواد هادي عباس أن البلد بصدد استصدار قرار قريب لتزويد الأردن بالنفط والغاز. وقال نائب مدير دائرة العقود والتراخيص البترولية، التابعة لوزارة النفط صباح الساعدي لـ"شفق نيوز"، إن "جولة التراخيص الرابعة سوف تعقد في ٣٠ و٣١ ايار المقبل في موعدها المقرر، وفي كل يوم من اليومين ستطرح ست رقع استكشافية.

الـوزارة تكشف عن وجـود ٤٧ شركة مؤهلة للتراخيص الرابعة

مـصـدر: قـرب تـزويـد الأردن بـالـنـفـط والـغـاز

□ بغداد /متابعة المدى

وأضاف الساعدي : سوف نصدر بروتوكول المناقصة النهائي وأنموذج العقد النهائي وسيكون آخر موعد لشراء حقائب المعلومات في الرابع من أيار.

وتابع الساعدي : إن ما يقارب ٤٠ شركة اشترت حتى الآن حقائب المعلومات، ومازال من الممكن إن تشتري شركات أخرى حقائب المعلومات في الايام المقبلة، حتى الرابع من أيار المقبل.

يذكر أن جولة التراخيص الثالثة الخاصة بالحقول الغازية انتهت بإحالة حقل عكاز في محافظة الأنبار إلى ائتلاف شركتي كوكاز الكورية ومويناي كاز الكازاخستانية مناصفة بينهما، وحقل السيبة في البصرة الى ائتلاف تقوده كويت انيرجي بنسبة ٦٠٪ و TPAO التركية.

فيما أحيل حقل المنصورية الغازي في ديالى الى ائتلاف تقوده TPAO بنسبة ٥٠٪ وعضوية كويت انرجي بنسبة ٣٠٪ وكوكاز الكورية بنسبة ٢٠٪، وتحتوي الحقول الثلاثة مجتمعة على اكثر من ١١ تريليون متر مكعب من الغاز.

من جانبه قال السفير العراقي في عمان جواد هادي عباس أن العراق بصدد استصدار قرار قريب لتزويد الاردن بالنفط والغاز تقديرا لحاجة الأردن لهما، لافتاً الى ان القرار يأتي تجسيدا للتكامل الاقتصادي العربي، مبينا أن حجم التبادل التجاري بين العراق والأردن .في العام ٢٠١١ بلغ نحو ١,٣٥ مليار دولار.

وقال عباس في تصريحات صحفية إن المباحثات المطولة التي أجريت مع وزيري الصناعة والتجارة والطاقة الأردنيين بشأن تزويد الاردن بالنفط والغاز العراقي إيجابية"، مضيفا أن هناك مؤشرات قوية على قرب موعد تنفيذ البرتوكول البترولي ما بين البلدين. وأضاف عباس ان الحركة التجارية بين البلدين بحالة تنام، مشيراً الى ان المستوردات العراقية من الاردن بلغت في العام ٢٠١٠ مبلغ ١,٢ مليار دولار خمسون منها اشترى فيها العراق منتجات الطماطم، وزادت العام الماضي بنسبة ١٢٪ (أي نحو ١,٣٥ مليار وتمتاز العلاقات العراقية الاردنية بقدمها واستطاع العراق استغلالها لفتح أحد أهم الممرات لدخول البضائع والسلع الغذائية إليه إبان الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه بعد العام ١٩٩٠. ومن أهم السلع التي يستوردها الأردن من العراق تتمثل في سماد اليوريا والحديد ومشتقاته، ومواد كيميائية، والألمنيوم ومشتقاته، والتبن والقش.

أما أهم الصادرات الأردنية إلى العراق فتتمثل في مواد الحليب، والخضار والفاكهة، والسمن النباتي، والمشروبات الغازية، والاسمنت، وأسلاك الكوابل، ومستحضرات الغسيل، وزيوت التشحيم، والبلاستيك، وسماد ثنائي فوسفات الأمونيا والخضراوات.

وكانت وزارة النفط الأردنية اعلنت في ٢٢ اذار ٢٠١٢) أن مفاوضاتها مع العراق بشأن تصدير غازه الطبيعي إلى المملكة وصلت إلى مرحلة متقدمة، مبينة أن العقد يتضمن مد أنبوب بطول ٥٠٠ كيلومتر.

وكان رئيس الوزراء الأردني عون الخصاونة أعلن، في ٢١ شباط ٢٠١٢، أن الأردن تفضل الغاز العراقي على الغاز القطري لتعويض إمدادات الغاز المصري المتوقفة، فيما كشفت أنه سيقوم بزيارة قريبة إلي بغداد لبحث الأمر. وتستورد الأردن حاليا نحو ١٠ آلاف برميل من النفط العراقي الخام يومياً، تسد ١٠٪ من احتياجاتها النفطية المستوردة بمعظمها من السعودية، فيما تسعى إلى زيادة هذه الكمية لتبلغ ٣٠ ألف برميل من أجل تعويض النقص الحاصل بسبب انقطاع الغاز المصري.

التخطيط: ٧٥٪ نسبة التنفيذ المالي للمشاريع خلال ٢٠١١

□ بغداد /متابعة المدى

بينت وزارة التخطيط أن نسبة صرف التخصيصات السنوية والمصروف الفعلي منها من قبل الوزارات والمحافظات خلال عام ٢٠١١ بلغت ٧٥٪.

وأوضح بيان صحفي صادر من المكتب الإعلامي للوزارة ان وزارة النفط احتلت المركز الأول في نسب التنفيذ من بين الوزارات، اذ بلغت نسبة التنفيذ مع السلف (٩٧/٢٨٪) .. تلتها وزارة الصناعة بنسبة (٩٤/٣٨٪) ثم وزارة النقل بنسبة (٨٣٪) لافتاً إلى أن وزارة الكهرباء حققت نسبة تنفيذ بلغت ٨٧/٧٣٪) ووزارة البيئة بلغت (٨٠/١٤٪) ووزارة الاتصالات (٧٧/١٢٪) ووزارة الخارجية (٧١/٩٦٪) ووزارة الموارد المائية نسبة (٧١/٢٪) . أما وزارة الإعمار والإسكان وبحسب البيان: فقد حققت نسبة تنفيذ بلغت (٨٥٪) ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية (٦٥/٩١٪) جاءت بعدها وزارة الداخلية بنسبة تنفيذ (٦٠/٠٦٪)

ثم وزارة الشباب والرياضة بنسبة تنفيذ بلغت (٥٧/٧٣٪) ووزارة البلديات والاشغال العامة بنسبة (٧٣٪) تلتها وزارة العلوم والتكنولوجيا بنسبة تنفيذ (٤٨/١٪) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي نسبة (٤٦/٣٪) وأمانة بغداد بنسبة (٤٥/٧٦٪) وذكر البيان: ان نسبة التنفيذ لدى وزارة الزراعة وبضمنها حصة الوزارة في المبادرة الزراعية بلغت (٤٣/٨٠٪) وأشار البيان الى:ان نسبة التنفيذ لدى وزارة الثقافة بلغت (٣٩/١٨٪) ووزارة العدل (٣٧/٧٤٪) والدفاع (٣٥/٨٢٪) ،ووزارة التجارة (٢٧/٦٩٪).

وأكدت وزارة التخطيط في بيانها :ان نسبة الانجاز لدى وزارة الهجرة والمهجرين (٨٠/٦٠٪).

وفي ما يتعلق بالجهة غير المرتبطة بوزارة فقد أفاد بيان وزارة التخطيط :أن ديوان الوقف السني قد حقق النسبة الاكبر على مستوى الوزارات والمؤسسات الاخرى بعد ان حقق نسبة تنفيذ (٩٨/٧٥٪) .. أما الوقف الشيعي فقد كانت نسبة التنفيذ لديه (٥٥٪) وحقق ديوان اوقاف المسيحيين والديانات الاخرى نسبة صرف مقدارها (٨٣/٧١٪) أما مؤسسة الشهداء فقد حققت ما نسبته (٦٨/٨٧٪) ..

وأوضح البيان : أن بعض الوزارات والمحافظات لم تكتمل لديها البيانات الخاصة بها وسيتم الإعلان عنها حال غلق الحسابات الختامية لسنة ٢٠١١ من قبل وزارة المالية

يذكر أن بعض وسائل الإعلام كانت قد نشرت خلال الايام الماضية تقارير صحفية تحدثت عن نسب انجاز متدنية لدى الوزارات بالاعتماد على تقارير قديمة.

واسط تمنح رخصة استثمارية بثلاثة مليارات دينار

□ واسط / المدى

أعلنت هيئة الاستثمار في محافظة واسط عن منح رخصة جديدة للاستثمار في قطاع الدواجن بكلفة نحو ثلاثة مليارات دينار.

وقال رئيس هيئة الاستثمار بالمحافظة محمد صادق هويدي بحسب(آكانيوز) إن الهيئة منحت مستثمراً عراقياً رخصة جديدة للاستثمار ضمن قطاع صناعة الدواجن من خلال إنشاء مفقس للدواجن مع معمل للعلف بكلفة مليارين و٩٠٠ مليون دينار

وأضاف هويدي أن المشروع الجديد سينفذ في ناحية تاج الدين، الواقعة على مسافة، ١١٠ كم شمال الكوت، بمدة انجاز تبلغ ٢٤ شهراً وبمعدات حديثة مستوردة من مناشئ عالمية.

ولفت هويدي إلى أن المشروع يعد من المشاريع الكبيرة في محافظة واسط وسيسهم في سد النقص الموجود في السوق المحلية من بيض المائدة إضافة الى العلف الحيواني اللازم لتغذية الدواجن وغيرها".

من جهته أكد المستثمر مصعب جوهر عزمه على انجاز المشروع بأقل من الفترة المحددة ووفق المواصفات الحديثة".

وأضاف جوهر إن هناك حاجة ماسة لوجود مثل هذا المشروع في محافظة واسط كونها تمثل حلقة وصل بين محافظة واسط ومحافظات الفرات الاوسط إضافة الى بغداد.

وأوضح أن المشروع سيوفر كذلك فرص عمل للأيدي العاملة وبعض الاختصاصات الهندسية مثل الكهرباء والميكانيك والزراعة والبيطرة".

يذكر أن هيئة الاستثمار في محافظة واسط سبق وأن منحت ١٧ رخصة للاستثمار في مختلف القطاعات المدنية مثل الإسكان وقطاع الصناعات الغذائية والصحة وكذلك قطاع الحديد والصلب.

المركزي يعلن اعتماد الحكومة صكوك المصارف الأهلية

□ بغداد /المدى

كشف البنك المركزي عن اعتماد الحكومة صكوك المصارف الأهلية في دوائرها ومؤسساتها، مشيراً إلى أن مبلغ الصك يصل إلى خمسة ملايين دينار عراقي مصدقاً كحد أقصى.

وقال نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح لـ"شفق نيوز" إن "لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء قررت اعتماد صكوك المصارف الأهلية في الدوائر الحكومية ومؤسساتها التي كانت غير معتمدة في السابق".

وأضاف صالح أن المبلغ الذي ستعتمده الحكومة في قبول صك المصرف الاهلي هو خمسة ملايين دينار عراقي مصدق ومحرر، متوقعاً أن تلغي الحكومة هذا القيد مستقبلاً، وتعتمد الصكوك الأهلية من غير شروط.

وعدّ صالح هذا القرار تسهيلاً لعمل المصارف الاهلية وتفعيل دورها في المجال الاقتصادي.

ويسعى البلد إلى دعم النظام المصرفي من خلال سد عجز المصارف المحلية عن تغطية الضمانات المالية التي تشترطها الشركات الاستثمارية، والتي تمثّل مشكلة تحد من دخول الشركات المتخصصة في قطاع الكهرباء والبنى التحتية والخدمات.

ويوجد في البلد نحو سبعة مصارف حكومية و٣٤ مصرفا أهليا اغلبها مملوكة من مصارف أجنبية، ويسيطر مصرفان حكوميان على النظام المصرفي في العراق هما بنك الرافدين وبنك الرشيد.

نينوى تدشّن أكبر مول بخمسة مليارات دينار

□ نينوى /المدى

أنجزت محافظة نينوى بناء أكبر مول تجاري بكلفة لا تقل عن خمسة مليارات دينار وسط الموصل.

وقال محافظ نينوى أثيل النجيفي لـ"شفق نيوز" إن "شركة الفاو والمتخصصة ببناء المشاريع التجارية انتهت اليوم من بناء مول تجاري بكلفة إجمالية بلغت نحو خمسة مليارات دينار.وتبلغ مساحة المول التجاري الواقع في وسط مدينة الموصل نحو خمسة آلاف دونم. وشرعت الشركة في بنائه قبل نحو عام.

وأضاف النجيفي :أن مساحة الأرض التي تم بناء المول التجاري عليها كانت قد خصصت من قبل بلدية محافظة نينوى.

ويتألف المول من أربعة طوابق ويضم موقفا للمركبات ومتنزها للأطفال.

وتابع النجيفي إن طراز المول وضعه مهندسون وفنون عراقيون وفق مواصفات غربية" وتحتاج مدينة الموصل بشدة إلى مشروعات تجارية وخدمية وسياحية بشدة بفعل سنوات من أعمال العنف والإهمال، وتواجه تحديا امنيا منذ نحو تسع سنوات.

وتحتاج مدينة الموصل بشدة إلى مشروعات تجارية وخدمية وسياحية بشدة بفعل سنوات من أعمال العنف والإهمال، وتواجه تحديا امنيا منذ نحو تسع سنوات.

برلماني يدعو إلى ضرورة الحد من البطالة

□ بغداد /المدى

دعا عضو لجنة النزاهة النيابية خالد العلواني الحكومة إلى وضع حلول سريعة للحد من ظاهرة البطالة المنتشرة بين الشباب الذي تخرجوا من الجامعات ولم يجدوا عملا.

وقال العلواني بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣، فشلت في إدارة الملف الاقتصادي، مبيناً أن هذا الفشل جاء بدرجات مختلفة في تطبيق إستراتيجية وسياسات اقتصادية قادرة على بناء اقتصاد قادر على تأمين النمو الاقتصادي المتواصل.

وأضاف العلواني: أن هذا الفشل أدى إلى استفحال المشاكل السياسية والاجتماعية في البلاد، وفي مقدمتها مشكلة الارتفاع الكبير في معدلات البطالة، حيث أصبح أكثر من نصف شباب العراق عاطلين، في حين لا تتجاوز مشاركة المرأة في القوة العاملة ١٩ ٪ .

وأشار الى: أن ظاهرة البطالة تفشت لأسباب عديدة أبرزها تخلي الدولة عن أسلوب التعيين المركزي في توظيف الخريجين، وضعف قدرة القطاع الخاص على استيعاب الخريجين، أو خلق فرص العمل الملائمة التي تتناسب مع تخصصاتهم العلمية.

وأوضح: أن تفشي المحسوبية والمنسوبية واستحواذ المسؤولين على الدرجات الوظيفية وترك المواطن الفقير دون عمل أدى إلى استئثار العوائل المتنفذة بالوظائف وترك الفقراء.

اقـتـصـاديـون يـؤكـدون وجـود مشـاكـل تـواجـه الاسـتـثـمار في الـبـصـرة

□ بغداد /متابعة المدى

قالت الحكومة المحلية في البصرة إنها تعول على الاستثمار الأجنبي والمحلي في حل أزمة السكن عبر دعوة شركات لبناء مجمعات سكنية، فيما أكد خبراء اقتصاديون أن الاستثمار في قطاع الإسكان يواجه تحديات كبيرة.

وقال محافظ البصرة خلف عبد الصمد خلف لـ"السومرية نيوز"إن الاستثمار هو أحد أهم الحلول للتخلص من أزمة السكن التي تواجهها المحافظة، ولا بد من معالجة المشاكل التي يواجهها المستثمرون حتى يباشروا ببناء مجمعات سكنية مبيناً أن أزمة السكن جعلت البصرة تحتل المرتبة الأولى في انتشار ظاهرة السكن العشوائي، باعتبارها تضم بحسب تقديرات وزارة الداخلية أكثر من ٤٤ ألف وحدة سكنية عشوائية.

بدوره، أكد رئيس مجلس المحافظة صباح حسن البزوني أن البصرة تمر بأزمة سكن خانقة وغير مسبوقة، ويتطلب حلها قيام شركات استثمارية ببناء مجمعات سكنية وبيع وحداتها بالتقسيط على الموظفين في مؤسسات القطاع العام مضيفاً أن هذه الطريقة تضمن معالجة ٧٥٪ من الأزمة لأنها ستؤدي حتماً الى انخفاض أسعار العقارات وبالتالي يستطيع المواطنون من غير الموظفين شراء بيوت وقطع أراض بأسعار مناسبة.

ولفت البزوني الى أن المجلس لاحظ بوضوح عدم جدية أغلب الشركات الاستثمارية التي حصلت على إجازات لبناء مجمعات سكنية"، مضيفاً أن المجلس يعتزم طرد كافة الشركات غير الجادة والوهمية التي تحصل على أراض من الدولة ومن ثم تساوم عليها ضمن سعيها لبيعها الى شركات استثمارية أخرى".

من جانبه، قال نائب رئيس هيئة الاستثمار في البصرة حيدر علي فاضل إن المحافظة بحاجة الى ٢٠٠ ألف وحدة سكنية جديدة لحل أزمة السكن"، معتبراً أن "البيئة المصرفية لا تساعد على حل الأزمة عبر الاستثمار، لان المصارف تفرض شروطاً شبه تعجيزية على المستثمرين الراغبين بالحصول على قروض منها لبناء مجمعات سكنية".

وأشار فاضل الى أن هذا الحال يستدعي من الدولة منح قروض بفوائد منخفضة الى المستثمرين"، مضيفاً أن "المشاريع الاستثمارية وجدت لتوفير السكن لذوي الدخل الثابت وليس الفقراء، كما ان المستثمرين الأجانب لا يرغبون في المرحلة الحالية بتنفيذ مشاريع من هذا النوع".

وبحسب أستاذ الاقتصاد في جامعة البصرة نبيل جعفر فان الاستثمار السكني في العراق لا يمكن أن يتطور ما لم ترعاه الحكومة"، داعياً الى الاستفادة من تجربة حكومة إقليم كردستان لأنها وفرت قروضاً لمدة عشر سنوات بلا فوائد، ومنحت أراضي للمستثمرين بسعر نصف دولار لكل متر مربع.

وأضاف جعفر أن أزمة السكن في البصرة مرشحة للتفاقم أكثر مع استمرار النمو السكاني وارتفاع متوسط دخل الفرد وتزايد الهجرة من المحافظات المجاورة".

يذكر أن محافظة البصرة تشهد منذ تسعينيات القرن الماضي أزمة سكن، تفاقمت في السنوات القليلة الماضية، نتيجة النمو السكاني الكبير، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الدور وقطع الأراضي السكنية بشكل كبير، قياساً بأسعار العقارات في المحافظات الأخرى، بحيث بات من المتعذر على المواطنين ذوي الدخل المتوسط شراء دور أو قطع أراض تقع ضمن الحدود الإدارية لمدينة البصرة، فيما قامت آلاف الأسر الفقيرة في السنوات التي أعقبت عام ٢٠٠٣ بالاستحواذ على أراض تعود ملكيتها إلى الدولة، وأنشأت عليها دوراً بسيطة، باستخدام مواد بناء بخسة الثمن، شكلت لاحقاً ظاهرة السكن العشوائي التي انتشرت في معظم مناطق البصرة.